

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد سعيد الشريدة

وعضوية القضاة السادة

غريب الخطيب، محمد البدور، داود طيبة، وشاح الوشاح

المميز: مدعي عام الجمارك بالإضافة لوظيفةه.

المميز ضدها:

/ مالكه

وكيله

بتاريخ ٢٠١٤/٥/١٨ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة
الجمارك الاستئنافية في الدعوى رقم ٢٠١٤/١٨٠ بتاريخ ٢٠١٤/٤/٣٠ والمتضمن:
(رد الاستئناف وتأييد القرار المستأنف الصادر عن محكمة الجمارك البدائية في
الدعوى رقم ٢٠١٣/٨٠٩ بتاريخ ٢٠١٤/٢/٢٧ بشقه القاضي بإلزامها الظنينة بغرامة
جمركية مقدارها (٣٠٧٩,٥٠٠) ديناراً بواقع نصف القيمة كون مثلي الرسوم أقل من
نصف القيمة وإلزامها بغرامة مقدارها (٧٣٩٠,٨٠٠) ديناراً بدل مصادرة بواقع القيمة
والرسوم الجمركية).

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي:

(١) أخطأت المحكمة بالتفاتها عن أن البضاعة المتصرف بها قبل موافقة الجهة المعنية وهي مؤسسة المواصفات والمقاييس تعتبر بضاعة ممنوعة ويمنع تداولها قبل الحصول على موافقة المؤسسة.

(٢) كان على المحكمة الحكم بالغرامة من مثلي القيمة إلى ثلاثة أمثال القيمة مضافاً إليها الرسوم الجمركية.

(٣) وبالتناوب أخطأت المحكمة عندما عالجت استئناف النيابة العامة الجمركية على ضوء قانون توحيد الرسوم حيث إن ما ذهبت إليه المحكمة من أن الرسوم المقصودة في المادة ١٩٦ من قانون الجمارك هي الرسوم والضرائب المنصوص عليها في المادة (٢) من قانون توحيد الرسوم والضرائب رقم ٧ لسنة ١٩٩٧ قول يخالف القانون والواقع.

(٤) بالتناوب، أخطأت المحكمة عندما لم تعتبر أن الضريبة العامة على المبيعات من الرسوم التي تعرضت للضياع وبالتالي إضافتها للرسوم الجمركية والقيمة عند فرض بدل المصادرة سنداً إلى نص المادة ١٩٦ من قانون الجمارك.

لهذه الأسباب طلب المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز.

القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن وقائع هذه الدعوى تتلخص في أن النيابة العامة الجمركية كانت قد أحالت الظنينة إلى محكمة بداية جزاء الجمارك لمحاكمتها عن جرمي التهريب خلافاً لأحكام المادتين ٢٠٣ و ٢٠٤ من قانون

الجمارك والتهرب الضريبي خلافاً لأحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات وذلك للأسباب الواردة في قرار الظن.

بتاريخ ٢٠١٤/٢/٢٧ أصدرت المحكمة المذكورة قرارها رقم ٢٠١٣/٨٠٩ والمتضمن الحكم بما يلي:

- ١- الغرامة الجزائية ٥٠ ديناراً والرسوم عملاً بالمادة ٢٠٦/أ من قانون الجمارك.
- ٢- الغرامة الجزائية ٢٠٠ دينار والرسوم عملاً بالمادة ٣١ من قانون الضريبة العامة على المبيعات.
- وعملاً بالمادة ٧٢ عقوبات تنفيذ العقوبة الجزائية الأشد بحق الظنينة وهي الغرامة ٢٠٠ دينار والرسوم.
- ٣- إلزامها بغرامة جمركية مقدارها (٣٠٧٩,٥٠٠) ديناراً بواقع نصف القيمة كون مثلي الرسوم أقل من نصف القيمة عملاً بالمادة ٢٠٦/ب/٣ من قانون الجمارك بمثابة تعويض مدني للدائرة.
- ٤- إلزامها بغرامة مقدارها (٥٠٥٠,٢٠٠) بواقع مثلي ضريبيتي المبيعات الخاصة والعامة بمثابة تعويض مدني للدائرة عملاً بالمادة ٣١ من قانون الضريبة العامة على المبيعات.
- ٥- إلزامها بغرامة مقدارها ٧٣٩٠,٨٠٠ ديناراً بدل مصادرة بواقع القيمة والرسوم الجمركية عملاً بالمادة ٢٠٦/ج من قانون الجمارك ذلك أن قانون الضريبة العامة على المبيعات لم ينص على مصادرة البضاعة المهربة أو الحكم ببديل مصادرتها.
- لم يرض مدعي عام الجمارك بهذا القرار فيما يتعلق بالفقرتين الحكيمتين الثالثة والخامسة فطعن فيهما استئنافاً.

بتاريخ ٢٠١٤/٤/٣٠ أصدرت محكمة الجمارك الاستئنافية قرارها رقم ١٨٠ لسنة ٢٠١٤ والمتضمن رد الاستئناف وتأييد القرار المستأنف.

لم يقبل مدعي عام الجمارك بهذا القرار فطعن فيه بهذا التمييز وللأسباب الواردة فيه.

وعن السببين الأول والثاني والذين ينعي فيهما المميز على محكمة الاستئناف خطأها باعتبارها البضاعة موضوع الدعوى بضاعة مقيدة وليست ممنوعة مخالفة بذلك أحكام المادة الثانية من قانون الجمارك والمادة ١٦ من قانون المواصفات والمقاييس.

وفي ذلك نجد إن ما ورد بهذين السببين كان المميز قد أثاره من ضمن أسباب استئنافه وقد أجابت عليه محكمة الاستئناف بما يتفق مع الأصول والقانون على أن البضاعة موضوع الدعوى وحسبما ورد بأحكام المادة الثانية من قانون الجمارك هي من البضائع المقيدة وليست الممنوعة وعليه فإن أحكام المادة ٢٠٦/ب/٣ من قانون الجمارك هي الواجب التطبيق على موضوع هذه القضية مما يجعلنا نقرها على ما توصلت إليه الأمر الذي يتعين عليه رد ما ورد بهذين السببين.

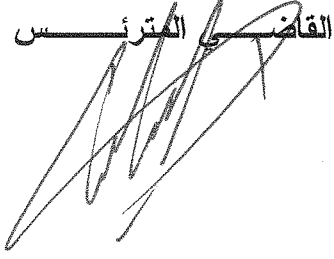
وعن السببين الثالث والرابع والذين ينعي فيهما المميز على محكمة الاستئناف خطأها بعدم إضافة الضريبة العامة على المبيعات لما يحكم به بدل مصادرة مخالفة بذلك أحكام المادة ١٩٦ من قانون الجمارك والمادة الثانية من قانون توحيد الرسوم.

وفي ذلك نجد إن المادة الثانية من قانون توحيد الرسوم والضرائب قد حددت الرسوم والضرائب التي تتحقق على البضائع المستوردة وليس من ضمنها الضريبة العامة على المبيعات، وعليه فإن عدم إضافة الضريبة العامة على المبيعات على ما يحكم به ببديل المصادرة يتفق وأحكام القانون وما استقر عليه اجتهاد محكمة التمييز الأمر الذي يتعين عليه رد ما ورد بهذين السببين.

لهذا وبالاستناد لما تقدم نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز وإعادة القضية إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ٦ محرم سنة ١٤٣٦هـ الموافق ٣٠/١٠/٢٠١٤م.

القاضي المتروك



عضو



عضو



عضو



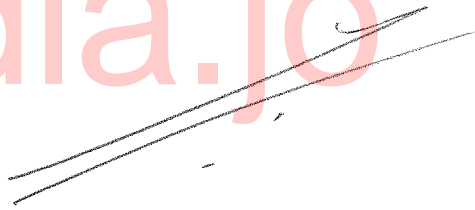
عضو



رئيس الديوان



دقق/ع م



lawpedia.jo